التناقضات في نوعين مختلفين: فحيثما هي متمتعة بنفوذ عسكري ــ كما في الأردن وفي لبنان ــ فقد اتجهت الى التعارض مع سلطة الدولة، وإلى ممارسة سلطتها الخاصة بها على الفلسطينيين (وهم اكثرية السكان في ما يتعلق بالأردن) فضلاً عن ارغام السلطات على مجابهة العمليات والاعتداءات الاسرائيلية؛ أما بالنسبة إلى الدول الأخرى (مصر، سوريا، الخ..) فقد وقفت موقفاً معارضاً لما تطرحه هذه الدول من هدف مباشر (تحرير الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧)، لشعورها بأنه مناقض لاستراتيجيّتها في تحرير فلسطين بكاملها.

وتتالت المجابهات. في الأردن: تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨، شباط (فبراير) ١٩٧٠ فحزيران (يونيو) ١٩٧٠، وأخيراً أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ واخراج الفدائيين في تموز (يوليو) ١٩٧١. في لبنان: نيسان (ابريل) ١٩٦٩، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩، آذار (مارس) ١٩٧٠. وقد برز اتجاهان متعارضان: خط حركة فتح في عدم التدخل في شؤون الدول العربية ــ شرط أن لا تعيق هذه الدول نشاط المقاومة ــ؛ وخط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الذي يمكن إيجازه بصورة مبسطة في الشعار القائل: إن «طريق القدس تمر في عمان ودمشق والقاهرة».

وباختصار، فإن المرحلة، موضوع بحثنا، تتضمن في الوقت نفسه حقيقتين بارزتين هما:

ــ في «ايلول (سبتمبر) الأسود» تمت تصفية قسم كبير من القدرات العسكرية الفلسطينية ومن طاقتها على تدمير اسرائيل، وحتى على زعزعتها.

ــ النفوذ الشمولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كإطار دستوري انضوى تحت لوائه تدريجياً مجموع الشعب الفلسطيني ومنظماته، وكونها قد ترسخت كعنصر مستقل في السياسة الشرق أوسطية.

النقاش

الصيغة التي طرحتها فتح: كان ذلك حوالي منتصف العام ١٩٦٨ عندما قدمت حركة فتح بصورة علنية، وللمرة الأولى، صيغة مشروع للدولة الديمقراطية.

فقد أكدت فتح في حزيران (يونيو) ١٩٦٨، ان القضاء على اسرائيل، كدولة، وتحرير فلسطين لا يهدفان الى تصفية اليهود، وإنما يرميان، على نقيض ذلك، إلى منحهم مجال العيش في فلسطين عربية[١٤].

وفي اول تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٦٨ عرض ابو اياد، العضو النافذ في اللجنة المركزية لحركة فتح، في مؤتمر صحافي، الفكرة التي تقضي بأن تكون فلسطين مجتمعاً ديمقراطياً يعيش فيه، بمساواة تامة، المسلمون والمسيحيون واليهود[١٥]. وعلى حد تعبيره فان فتح اتخذت أخيراً، بعد سنة كاملة من النقاش وعلى الرغم من بعض الاعتراضات، القرار القاضي بطرح صيغة الدولة الديمقراطية المنشودة.